

«دروس في الحكومة الإسلامية»؛ الدرس الحادي عشر: تنمة مستدركة للطائفة الخامسة
من الأخبار (الاستدلال لولاية النبي والأئمة)



«دروس في الحكومة الإسلامية»؛ الدرس الحادي عشر: تنمة مستدركة للطائفة الخامسة من الأخبار (الاستدلال
لولاية النبي والأئمة)

آية □ الشيخ محمد مؤمن

تنمة مستدركة للطائفة الخامسة من الأخبار:

قد مر عند عدّ هذه الطائفة من الأخبار روايات عشر قد دلت على ثبوت الولاية بالمعنى المطلوب المبحوث
عنه لعلي أمير المؤمنين عليه السلام ونلحق بها هنا أحاديث أخرى:

11. فمنها مرسل ابن أبي عمير - الذي رواه الصدوق في علل الشرائع - عن بعض أصحابنا أنه سئل أبو

ولي بموسى (على نبينا وآله وعليه السلام) أسوة، إذ قال: (ففررت منكم لما خفتكم) فإن قلت: إن موسى فر من قومه بلا خوف كان له منهم فقد كفرتم، وإن قلت: إن موسى خاف منهم فالوصي أعذر.

ولي بأخي هارون (على نبينا وآله وعليه السلام) أسوة: إذ قال لأخيه: **إِبْنُ أُمِّمَ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوَنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي** فإن قلت: لم يستضعفوه ولم يشرفوا على قتله فقد كفرتم، وإن قلت: استضعفوه وأشرفوا على قتله فلذلك سكت عنهم فالوصي أعذر.

ولي بمحمد (صلى الله عليه وآله) أسوة، حين فر من قومه ولحق بالغار من خوفهم وأنامني على فراشه، فإن قلت: فر من قومه لغير خوف منهم فقد كفرتم، وإن قلت: خافهم وأنامني على فراشه ولحق هو بالغار من خوفهم فالوصي أعذر [3].

وهذا الحديث أيضاً ليس بمعتبر السند.

فهذه الأحاديث الثلاثة تدل بوضوح على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يقاتل الطواغيت الثلاثة الأول لعدم عدة لازمة له ولقلة أعوانه عليهم ولكونه عليه السلام على خوف وعذر في ذلك كما ذكره في عدد من الأنبياء ونبى الإسلام عليهم السلام، فقد دلت على أن الإمامة على المسلمين بمعنى ما تصدوه هؤلاء الثلاثة كانت حقاً له عليه السلام وإنما لم يقاتلهم للعذر المذكور، ومن الواضح أن ما تصدوه كانت ولاية أمور المسلمين، فتدل الأحاديث على أن هذه الولاية كانت حقاً خاصة له عليه السلام.

14. ومنها ما رواه فيه أيضاً بسند صحيح عن ابن أبي عمير عمّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ما بال أمير المؤمنين عليه السلام لم يقاتل فلاناً وفلاناً وفلاناً؟ قال: لآية في كتاب الله عز وجل: **لَوْ تَزَيَّيْتُمْ لَأَوَّلْتُمْ لَعَذَابِنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** قال: قلت: وما يعني بتزاييلهم؟ فقال: ودائع مؤمنين في أصلاب قوم كافرين، وكذلك القائم عليه السلام لن يظهر أبداً حتى تخرج ودايع الله تعالى، فإذا خرج ظهر على من ظهر من أعداء الله فقتلهم [4].

15. ومنها ما رواه فيه أيضاً عن إبراهيم الكرخي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، أو قال له رجل: أصلحك الله ألم يكن علي عليه السلام قوياً في دين الله عز وجل؟ قال: بلى، قال: فكيف ظهر عليه القوم وكيف لم يدفعهم وما منعه من ذلك؟ قال: آية في كتاب الله عز وجل منعه، قال: قلت: وأي آية؟ قال: قوله تعالى: **لَوْ تَزَيَّيْتُمْ لَأَوَّلْتُمْ لَعَذَابِنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** إنه كان الله عز وجل ودايع مؤمنين في أصلاب قوم كافرين ومناققين، فلم يكن علي عليه السلام ليقتل الآباء حتى

تخرج الودائع، فلما خرج الودائع ظهر علي عليه السلام على من ظهر فقاتله، وكذلك فائنا أهل البيت لن يظهر أبداً حتى تظهر ودائع الـ عز وجل، فإذا ظهرت ظهر على من ظهر فقتله [5].

فهذان الحديثان قد ذكرا سراً آخر لعقوده عن قتال الطواغيت الثلاثة الأول، ويدلان أيضاً على أن الولاية على أمور المسلمين كانت حقاً له وإنما منعه القتال معهم مثل هذا السر.

16. ومنها ما رواه فيه أيضاً بسنده عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الـ عليه السلام: ما منع أمير المؤمنين عليه السلام أن يدعو الناس إلى نفسه؟ قال: خوفاً أن يرتدوا.

قال علي بن حاتم (شيخ الصدوق في هذه الرواية): وأحسب في الحديث: ولا يشهدوا أن محمداً صلى الـ عليه وآله رسول الـ [6].

17. ومنها ما رواه فيه أيضاً بسند صحيح عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام لم يمنعه من أن يدعو الناس إلى نفسه إلا أنهم أن يكونوا ضاللاً لا يرجعون عن الإسلام أحب إليه من أن يدعوهم فبأبوا عليه فيصيرون كفاراً كلهم [7].

18. ومنها ما رواه الكافي في كتاب الروضة بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن الناس لما صنعوا ما صنعوا إذ بايعوا أبا بكر لم يمنع أمير المؤمنين (عليه السلام) من أن يدعو إلى نفسه إلا نظراً للناس وخوفاً عليهم أن يرتدوا عن الإسلام فيعبدوا الأوثان ولا يشهدوا أن لا إله إلا الـ وأن محمداً رسول الـ صلى الـ عليه وآله وكان الأحب إليه أن يقرهم على ما صنعوا من أن يرتدوا عن جميع الإسلام... الحديث [8]. فهذا الحديث أيضاً مثل الخبرين السابقين.

فهذه الأخبار الثلاثة أيضاً قد ذكرت سراً آخر لعدم دعوته (عليه السلام) للناس إلى نفسه وهو أنه لو كان يدعوهم لما أجابوه فيوجب كفرهم وارتدادهم، وكيف كان فيدل على أن تصدي أمر الأمة كان له (عليه السلام) وإنما ترك دعوة الناس إلى نفسه لمثل هذا السر.

فهذه الأخبار الثمانية أيضاً وإن اشتملت أسراراً ثلاثة لعدم قيامه (عليه السلام) قباليهم وعدم قتاله لهم إلا أنها متفقة الدلالة على المطلوب، أعني أن أمر تصدي ولاية أمور المسلمين كان له وقد غصبوه الطواغيت منه. ومن المعلوم أن لا منافاة بين أن يكون لأمر واحد أسرار متعددة واكتفى بعض الأحاديث بذكر بعض وبعضها بذكر بعض آخر، بل ولعل لهذا الأمر الذي بحثت الأحاديث عنه سراً وأسراراً آخر لم

يذكر، وإﻻ العالم.

19. ومن قبيل هذه الأخبار الثمانية ما رواه في كتاب تمام نهج البلاغة من أن علياً (عليه السلام) كتب في كتاب طويل أمر أن يُقرأ على الناس كل يوم جمعة ما نصه: وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله عهد إليّ عهداً فقال: يا ابن أبي طالب لك ولاء أمتي من بعدي، فإن ولو كُف في عافية وأجمعوا عليك بالرضا فقم بأمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم وما هم فيه، فإن الله سيجعل لك مخرجاً، فنظرت فإذا ليس لي معين ولا رافد ولا ذاب، ولا معي ناصر ولا مساعد إلا أهل بيتي، فضننت بهم عن الموت والمنية [9].

فإن صدر هذه الفقرة المنقولة عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله دال بوضوح على ولايته (عليه السلام) على أمة الإسلام بعد نبيه، وذيلها أيضاً دليل على أن عدم قيامه عليه السلام بأخذ هذا الحق إنما هو لعدم ناصر له ومعين إلا أهل بيته، وأنه لو قام به بهم لأوجب قتلهم فضنن بهم عن الموت، وهو أيضاً دليل على المطلوب.

ثم إن في ما قبل هذه الفقرة أيضاً عبارات تامة الدلالة وواضحتها على المطلوب سيأتي إن شاء الله تعالى ذكرها.

20. ومن قبيلها أيضاً ما في الكتاب المذكور من أنه عليه السلام ذكر ضمن كتاب له عليه السلام إلى معاوية ما لفظه: ولقد كان أبوك أو سفيان أتاني حين قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وولى الناس أبا بكر، فقال: لأنك أحق بمقام محمد صلى الله عليه وآله وأولى بهذا الأمر من الناس كلهم، وأنا زعيم لك بذلك على من خالف عليك، ابسط يدك أبايعك؛ فأنت أعز العرب دعوةً، فلم أقبل ذلك، وأنت تعلم أن أباك قد كان قال ذلك وأراده، حتى كنت أنا الذي أبيت عليه، لقرب عهد الناس بالكفر والجاهلية، مخالفة الفرقة بين أهل الإسلام وشق عصا هذه الأمة، فإن تعرف من حقّي ما كان يعرف أبوك تصب رشدي، وإن أبيت استعنت بأبي عليك، ونعم المستعان، وعليه توكلت وإليه أنيب [10].

وهذه الرواية أيضاً تامة الدلالة على أنه كان له الولاية على الأمة ولذلك قام مقام القتال لمعاوية إذا أباه، وتدل أيضاً على أن عدم قيامه عليه السلام من أول الأمر لأخذها من الطواغيت الأول إنما هو لئلا تفترق الأمة التي كانت قريبة عهد بالإسلام، فهي أيضاً من قبيل هذه الأخبار السبعة.

ثم إنك بالرجوع إلى نهج البلاغة للشريف الرضي (قدس سره) وإلى تمام نهج البلاغة الذي ألفه بعض الفضلاء وطبع وانتشر أخيراً تظفر بموارد عديدة كثيرة تدل على أنه عليه السلام قد ذكر أن له هذا

الحق من الله تعالى وإن كان لم يقم بأخذه المحاذير ذكر بعضها ولعل بعضها الآخر يذكر في بعض هذه الموارد أيضاً.

ونحن بإذن الله تعالى وتوفيقه بعد مطالعة كتاب تمام نهج البلاغة قد وقفنا على موارد جملة لا بد من ذكرها في عداد أخبار الباب فإنها منها كما لا يخفى.

ولعناية خاصة بأخبار نهج البلاغة وتمامه نذكر هذه المذكورات تحت عنوان خاص فنقول:

[1] علل الشرائع: الباب 122 ص 148 الحديث 6.

[2] علل الشرائع: الباب 122 ص 148 الحديث 5.

[3] علل الشرائع: الباب 122 ص 148 الحديث 7.

[4] علل الشرائع: الباب 122 ص 147 الحديث 2 و 3، كمال الدين: ص 641 و 642، وعنه تفسير البرهان ذيل الآية.

[5] نفس المصدر.

[6] علل الشرائع: الباب 122 ص 149 و 150 الحديث 8 و 10.

[7] نفس المصدر.

[8] الكافي: ج 8 ص 295 - 296 الحديث 454.

[9] تمام نهج البلاغة: الكتاب 75 و 49 ص 881 و 832.

